مؤقت

مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

الجلسة ٦٨١٠

الخميس ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٢، الساعة ١٠/٢٥

نيويورك

الرئيس:	السيد أوسوريو	(كولومبيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	أذربيجان	السيد مهدييف
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	باكستان	السيد ترار
	البرتغال	السيد مورايس كابرال
	توغو	السيد مينون
	جنوب أفريقيا	السيد ماشاباني
	الصين	السيد لي باو دونغ
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد أرو
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	الهند	السيد هارديب سينغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٠٤٣ (٢٠١٢) (S/2012/523)

1242813 (A)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٠٤٣ (٢٠١٢) (S/2012/523)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الجمهورية العربية السورية إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2012/523 التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من ألمانيا والبرتغال وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2012/547/Rev.2 التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من الاتحاد الروسي.

أود أن استرعي اهتمام أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2012/523 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٠٤٣ (٢٠١٢).

أفهم أن المجلس مستعد للتصويت على مشروع القرار المعروض عليه. إذا لم أسمع اعتراضا، وفقا للمادة ٣٢ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس الذي ينص على "أن تُعطى الأولوية للمقترحات الأساسية ومشاريع القرارات بحسب الترتيب الذي قُدمت به"، فإني أطرح للتصويت أولا مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2012/538.

أطرح للتصويت الآن مشروع القرار.

أُجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

أذربيجان، ألمانيا، البرتغال، توغو، غواتيمالا، فرنسا، كولومبيا، المغرب، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، الهند والولايات المتحدة الأمريكية.

المعارضون:

الإتحاد الروسي، الصين

الممتنعون:

باكستان، جنوب أفريقيا

الرئيس (تكلم بالإسبانية): نتيجة التصويت ١١ صوتا مؤيداً مقابل صوتين، مع امتناع عضوين عن التصويت. لم يُعتمد مشروع القرار بسبب التصويت السلبي لعضو دائم في المجلس.

والآن أعطي الكلمة لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2012/538.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): لقد روع المملكة المتحدة قرار روسيا والصين بنقض مشروع القرار (S/2012/538) الذي يرمي إلى إنهاء إراقة الدماء في سوريا وتهيئة الظروف لعملية سياسة ذات مغزى. هذه المرة الثالثة التي تعمل فيها روسيا والصين على عرقلة جهود المجلس الرامية إلى معالجة الأزمة في سوريا.

لقد قُتل أكثر من ١٤ ٠٠٠ من السوريين الأبرياء منذ شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ (انظر S/PV.6627)، عندما مارست روسيا والصين حق النقض ضد جهودنا الرامية إلى

القضاء على العنــف. ومنذ ذلك الحين، ما برح النظام يكثف اســتخدامه للأســلحة الثقيلة في المراكز السكانية، بما في ذلك اســتخدام المدفعية والبنادق الرشاشــة من الطائرات العمودية. ويقتل يوميا مائة شخص من المدنيين. إن الأحداث التي وقعت في دمشــق خلال الـ ٤٨ ســاعة الماضية تظهر الحاجة إلى قيام مجلــس الأمن باتخاذ إجراء حاســم لوقــف دوامة الفوضى التي ستودي إلى إزهاق المزيد من أرواح الأبرياء وتؤثر في استقرار المنطقة.

في غضــون ذلك، جرى شــل عمل بعثة الأمــم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية الســورية، بســبب الحالة الأمنية الخطيرة.

بنــاء على تلك الخلفية، اقترحنا منذ ثمانية أيام، مشــروع قــرار يهــدف إلى تغيير الحالــة في الميــدان إلى الأفضل. وكان منطقــه واضحا وبســيطا، يتمثل في اســتخدام الثقل الجماعي للمجلس من أجل توفير مزيد من الدعم لعمل المبعوث الخاص المشــترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، وللجهود التي يبذلها لضمان تنفيذ خطته المؤلفة من ســت نقاط. كنا نهدف مــن وراء قيامنا بذلك إلى تحقيق احتمال انخفاض العنف الذي ترتكبه جميع الأطراف، وتهيئة الظروف لإجراء عملية انتقالية، وافق عليها فريق العمل الوزاري المعني بســوريا، في جنيف في ٣٠ حزيران/يونيــه، و تعزيــز بيئة ملائمة، تســتطيع فيها بعثة الأمم المتحدة اســتئناف عملياتها. لقد طرحنا مشروع القرار، في إطار الفصل الســابع من الميثاق، كإشارة واضحة إلى جميع الأطراف بأن تعهداتها ملزمة.

طلب كل من الأمين العام والسيد عنان مرارا وتكرارا أن يشير المجلس إلى أن عواقب وخيمة ستترتب عن عدم الامتثال للخطة المؤلفة من ست نقاط، وللقرارين ٢٠٤٢ (٢٠١٢) و ٢٠٤٣ (٢٠١٢). وذلــك بالضبط مــا قمنا به عندما اقترحنا مشــروع القرار S/2012/538. إنه نهــج تدعمه جامعة الدول العربيــة وجميع الأطراف الفاعلة الرئيســية في المنطقة. و يركز علــى إزالــة الأســلحة الثقيلــة، كخطــوة أولى، لأن المبعوث والأمين العام، قالا لنا مرارا وتكرارا، إن ذلك يشكل المشكلة الأولى والأكثر إلحاحا، التي يتعين معالجتها، و التي سيغير على الأرجح مجرى الأحداث في الميدان.

غير أن روســيا والصين، وطيلة عملية التفاوض، اختارتا عدم دعم المسار الذي اقترحه المبعوث. وأعلنتا بأن موافقتهما على الخطة الانتقالية في جنيف خطوة كبيرة إلى الأمام. ولكن عندمــا تعلق الأمر بتحويل الأقوال إلى أفعال، واتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذ هذين القرارين اللذين دعمتاهما، وتحقيق تحســن في الميدان، ربما يؤدي في نهاية المطاف إلى إحراز تقدم في ضوء الخطة الانتقالية، اختارتا رفض المشاركة.

وأشارتا إلى أن اتخاذ قرار بموجب الفصل السابع، يتوخى إلى حــد ما الســعي إلى القيــام بعمل عســكري، بصورة غير مباشــرة. وتلــك الحجج غير منطقيــة. إذ أن المجلس قد اتخذ العديد مــن القرارات بموجــب الفصل الســابع، كان آخرها بشأن الســودان وجنوب السودان. وقدم مشروع قرار اليوم، على غرار مشــروع القرار ذاك، في إطــار المادة ٤١. لم يقدم بموجب المادة ٤٢ من الميثاق، وبالتالي لا يمكن أن يفســر بأنه مقدمة لتدخل عسكري.

لقد أبدينا مرونة بشأن مخاوف روسيا والصين وأعطيناهما مزيدا من الوقت. لكنهما اســتمرتا في رفض المشــاركة. بدلا من ذلك، دعتا أكثر إلى إتباع النهج نفســه الذي فشــل على الــدوام في أن يكــون له تأثير. وبدلا مــن الضغط الذي طلب الســيد عنان ممارســته، فإنهما قامتا بالدعوة إلى الاعتماد على وعود الأسد الفارغة، وهي نفس الوعود التي قدمت، ونكثت باســتمرار متوقع، منذ تشــرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي. وعوضــا عن محاولة توفير الظــروف التي يمكن فيها لبعثة الأمم

المتحدة أن تصبح فعالة، طلبتا تمديدها بشكل تجاهل عن عمد واقع أنها حاليا غير قادرة على العمل.

بممارسة الصين و روسيا حقهما في النقض اليوم، فإنهما لم يضطلعا بمسؤوليتيهما بصفتهما عضوين دائمين في مجلس الأمن، للمساعدة على حل الأزمة في سوريا. وأحجمتا عن تقديم الدعم للمبعوث المشترك والأمين العام الذي طلباه. لقد خذلتا شعب سوريا. و منعتا للمرة الثالثة، محاولة أغلبية المجلس، بدعم من غالبية المجتمع الدولي، تجربة نهج جديد. وسيتمثل أثر إجرائهما في حماية نظام وحشي. لقد اختارتا تغليب كفة مصالحهما الوطنية على أرواح ملايين السوريين.

إن العواقب المترتبة على قرارهما واضحة، وتتمثل في المزيد من إراقة الدماء واحتمال الانزلاق إلى أتون حرب أهلية. من جانبنا، سنواصل العمل مع المبعوث، والأمين العام والأعضاء المسؤولين في المجتمع الدولي، من أجل تحقيق الانتقال السياسي، الذي يشكل السبيل الوحيد للمضي قدما فيما يخص سوريا. ومن المؤسف للغاية عدم تمكن المجلس اليوم من الاضطلاع بدور أنشئ من أجله وهو ملزم بالوفاء به.

السيد أرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): كنت آمل ألا أشير إلى هذه القائمة المروعة. أدى القمع في سوريا حتى تاريخ ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، إلى وفاة ٣٠٠٠ شخص بالفعل. واستخدم الاتحاد الروسي والصين حق النقض ضد الإجراء الذي اتخذه المجلس للمرة الأولى (انظر S/PV.6627). وحتى تاريخ ٤ شباط/فبراير، سفك النظام دماء ٦٠٠٠ سوري، واستخدم الاتحاد الروسي والصين حق النقض للمرة الثانية بشأن الإجراء الذي اتخذه المجلس (أنظر S/PV.6711). واليوم ١٩ تموز/يوليه، نعد ١٧٠٠٠ ميتا، من الرجال والنساء والأطفال. ونعبر عن حدادنا وحزننا عليهم وعلى الشعب السوري، وروسيا والصين قد استخدمتا للتو، وللمرة الثالثة، حقهما في النقض، ضد قرار المجلس.

لقد فعلنا كل ما في وسعنا، منذ استخدام حق النقض المزدوج في شباط/فبراير، من أجل ضمان اتفاق المجتمع الدولي أخيرا، على نهج منسق، يسمح على الأرجح بتلبية التطلعات المشروعة للشعب السوري للديمقراطية، وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان الأساسية.

لقد حاولنا جمع كلمة المجتمع الدولي حول بعثة المبعوث الخاص المشترك بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. وعلى أساس تلك المقترحات، اتخذ القراران ٢٠٤٢ (٢٠١٢) و ٢٠٤٣ (٢٠١٢). و نشرت بعثة مراقبين في الميدان. وتم الاتفاق على خطة انتقالية في جنيف في ٣٠ حزيران/يونيه، (S/2012/523، المرفق) أقررنا فيها، إلى جانب الاتحاد الروسي والصين، بحق الشعب السوري في التمتع بمستقبل ديمقراطي، تحت حكم قادة شرعيين يتمتعون بالمصداقية، ويختارهم الشعب السوري نفسه.

من الواضح الآن أن روسيا لا تريد سوى كسب الوقت للنظام السوري من أجل سحق المعارضة. لمدة ١٧ شهرا حتى الآن، وبعد أن لقي ١٧٠٠٠ شخص مصرعهم، دعت روسيا والصين إلى ممارسة ضغط لين، وإجراء اتصالات دبلوماسية، وألقتا بالمسؤولية عن تنفيذ العملية على الطرفين وحدهما. وتعتبر الاتصالات مع الرئيس الأسد بصورة منهجية أنها مشجعة. وتمثل الشيء الوحيد الذي اعتبر ملحا في الحاجة إلى الانتظار. ويبدو أننا نفرط دائما في الشدة مع الديكتاتوريين الدمويين.

لكن لننظر في الحقائق. انتهك النظام السوري بشكل منهجي أحكام المجلس، و لم يشرع في تنفيذ حتى أولى التزاماته. منذ ٢١ آذار/مارس، طالب المجلس بأن تتوقف السلطات السورية عن استخدام الأسلحة الثقيلة وأن تسحب قواتها من المدن. خلال تلك الفترة، تم سحق السكان المدنيين بالمدفعية الثقيلة وهجمات طائرات الهيلكوبتر المقاتلة. و لم يكن بوسع

الأمين العام في تقريره الصادر في ٦ تموز/يوليه (S/2012/523) سوى الإشارة إلى تكثيف تلك الهجمات ضد السكان المدنيين. وبين القصف، يرسل النظام ميليشيات الشبيحة المرعبة، التابعة لــه من أجل قطع الرؤوس والخطف والاغتصاب وبث الخوف الطائفي في أوساط السكان المدنيين.

كرد فعل على ذلــك، دعا الأمين العام والمبعوث الخاص المشــترك، مجلس الأمــن لضمان تنفيــذ قراراتــه. وكرر تلك الدعــوة، الأمــين العام لجامعة الــدول العربية هنا قبل شــهر، و١٠٧ دولــة اجتمعــت في ٦ تموز/يوليــه في باريس، في إطار مجموعة أصدقاء سوريا.

وقابلت روســيا والصين تلك الدعوة بالرفض ببســاطة. تضمن مشروع قرارنا (S/2012/538) مجرد التهديد بالجزاءات. ويمهــل النظام ١٠ أيام، من أجل الالتــزام أخيرا بتعهداته. إن عشــرة أيام فترة طويلة جدا عندما يكفي قرار واحد من أجل الوقف الفوري لاستخدام الأسلحة الثقيلة في الأحياء السكنية المدنية.وهــي طويلة جدا أيضا، بالنظر إلى أن ١٠٠ شــخص جــدد، يموتــون كل يــوم. وكان على مجلس الأمن نفســه أن يقرر بشــأن ما إذا كانت قراراته قد نفذت أم لا. وترك الأمر للمجلس ليختار الجزاءات الــتي يرى فرضها ضروريا.ومن ثم ظل المجلس متحكما في الخطوات اللاحقة.

وســيقال إن حــق النقض جاء نتيجــة للخلاف الحاصل بشأن سبل تحقيق هدف مشترك. وهذا خطأ. لقد استخدمت روسيا والصين اليوم حق النقض، ضد كل العمل الشاق الذي قــام به المجلس خلال الأشــهر الأخيرة، من أجــل إيجاد حل سلمي للأزمة.

ولا يمكننا ببساطة الدعوة إلى ما لانهاية، إلى إجراء انتقال سياســي. كما يتعين علينا إرســاء زخم ذي مصداقية للعملية الانتقاليــة. ويعني عدم منح الســيد كوفي عنان الوســائل التي طلبها لممارســة الضغوط، من أجــل تنفيذ خريطة الطريق التي كلفنــاه في نيويورك وجنيف بتنفيذهــا، تقويض بعثته في حد ذاتها. ويجب ألا نخطئ بشأن المسؤوليات.

يعني اســتخدام حق النقض بشأن سوريا للمرة الثالثة، أنه بالنســبة لروســيا والصين، لن تترتب عواقــب على عدم وفاء النظام السوري بالتزاماته.

وأن تمــر الجرائم بدون عقاب؛ وأن يمضي مرتكبوها قدما في خططهم المثيرة للاشمئزاز، وأن يُســتهان بتطلعات الشــعب الســوري المشــروعة، وأن يُتجاهل عــدد الضحايــا لضآلته. ســيثبت التاريخ أنهم على خطأ؛ وسيحاكمهم التاريخ. بل ها هو التاريخ يفعل ذلك بالفعل الآن في دمشق.

لقد ذهبنا إلى حد مواجهة حق النقض ونحن بكامل وعينا وإدراكنــا التام للحالة. لم يكن بوســعنا أن نكــون متواطئين في إســتراتيجية تجمع ما بين كوميديا العمل الدبلوماسي وبين الشــلل الفعلي. لو فعلنا ذلك لما قدرنا مسؤوليتنا كدولة دائمة العضوية في المجلس حق قدرها، ولما أوفينا هذا الحرم النصيب اللائــق به مــن المصداقية، هذا الحرم الــذي لا يمكن أن يغطي على الإفلات من العقاب، ولما قدّرنا الشعب السوري التقديرَ اللائق به.

أنتقــل الآن إلى الحديــث عن أولئك الرجال والنســاء في سوريا الذين ما فتئوا، بالرغم مما يكابدونه، متمسكين بالحرية الــتي يصبون إليها. إن فرنســا لحفيةٌ بهم. ســأقول مرة أخرى مــا قلته في ٤ شــباط/فبراير: لا، هــذه المرة أيضاً لــن يوقفنا الفيتو المزدوج. ســنظل ندعم المعارضة السورية في طريقها إلى التحول الديمقراطي في سوريا. لقد آلت فرنسا على نفسها أن تعمل بلا هوادة، في جميع المحافل، مع أولئك الذين يشاركونها قيمها– وقد أظهر الاجتماع الذي عُقد في باريس أنهم كُثر – حتى يتوقف العنف الذي يرتكبه النظام ضد الشعب السوري، وحتى تتحقق تطلعات الشعب السوري المشروعة بصورة عادلة

وسـريعة، وحتى يُقدم مرتكبو الجرائم، والمتواطئون معهم، إلى العدالة.

هذا الفيتو المزدوج يترك مجلس الأمن لا حول له ولا قوة إزاء العنف الذي يمارسـه النظام السـوري. بيد أن فرنسـا لن تترك الشـعب السوري لوحده في مواجهة الجرائم التي يتعرض لها.

السـيد فيتيغ (ألمانيا) (تكلـم بالإنكليزيـة): عندما نزل الشعب السوري نزولاً سلميا إلى الشوارع قبل أكثر من عام، قوبلت مطالبه المشـروعة بالحرية والمشـاركة بالقـوة المميتة. وبدلا من الشروع في حوار سياسي حقيقي، ردّ نظام الرئيس بشار الأسد بالمزيد من القمع.

ومنـذ البداية، حذرنا من هـذا العنف المتصاعد. وكانت تسـاورنا مخـاوف قوية مـن الفوضى التي يمكـن أن تنتج عنه في المنطقـة بأسـرها. ودعونا الرئيس الأسـد إلى الشـروع في عملية إصلاح سياسي ذات مصداقية. ووضعت جامعة الدول العربية، بدعم ساحق من المجتمع الدولي، خطة لعملية سياسية سلمية. لكن الرئيس الأسد لم يعرها أذنا مصغية.

وعملنا مع شـركائنا لدفع مجلس الأمـن إلى اتخاذ إجراء لوقف العنف وانتهاكات حقوق الإنسـان في وقت كان يمكن فيـه لمثل هـذا الإجراء أن يمنـع حدوث ما هو أسـوأ. ويعلم الجميـع جيداً كيف أُجهضت كل تلـك المحاولات. واليوم، بعد موت أكثر من ١٥ ألف شخص، ها هي دمشق في حالة حرب مع الشعب السوري. فما بدأ كحركة احتجاج سلمي تحول في بعض الأجزاء إلى معارضة مسلحة. وكان من الممكن تجنب ذلك أيضا.

لكـن مع كل يوم يصعّد فيه نظام الأسـد قمعه العنيف، ومـع كل قصف جديد، ومع كل مجـزرة جديدة، يصبح من الأصعـب علـى تلك الأصوات السـورية التي تشـجع التغيير السلمي أن تقنع أولئك الذين فقدوا الأمل في التوصل إلى حل سياسي. ووفقا للجنة الدولية للصليب الأحمر، أصبحت الحالة الآن في سـوريا حالـة حرب أهلية. ولأكـن واضحا: يتحمل الرئيس الأسد ونظامه المسؤولية الكاملة عن ذلك.

لم يوفر الأسد الحماية للشعب السوري. لقد أخلف جميع الالتزامات التي قطعها أولاً لشعبه، ثم لجامعة الدول العربية، ثم لاحقاً للمبعوث الخاص المشـترك كوفي عنان. لقد قال السيد عنان شخصيا للرئيس الأسد أن عليه أنْ يرسل إشارات جريئة؛ لكنه بعث بدلا من ذلك الدبابات ومدافع الهاون والمروحيات المسلحة.

تقع على مجلس الأمن المسـؤولية عن مسـاعدة الشـعب السـوري في إيجاد حل سلمي. وكان الغرض من خطة كوفي عنـان المكونة من سـت نقاط وأقرها المجلـس، أن تنزع فتيل الأزمـة وأن تقلص مسـتوى العنف وأن تبدأ عملية سياسـية هادفة. وكخطوة أولى، كان على الحكومة السورية أن توقف اسـتخدام الأسلحة الثقيلة وأن تسـحب كل الأسلحة الثقيلة والقوات من المراكز السكانية. تذكروا: الأسد نفسه هو الذي التزم بذلك. وأيدنا تلك القرارات، وأيدنا إرسـال مراقبين إلى سـوريا، على الرغم من المخاطر الشـديدة والتحفظات. لكن سـرعان مـا تحطمت الآمال التي وضعناهـا في ذبنك القرارين (٢٠٤٢ (٢٠١٢) و ٢٠٤٣ (٢٠١٢)). وكمـا قـال كوفي عنان نفسـه لم يُنفذ أي عنصر مـن عناصر الخطة ذات النقاط الست. فبدلا من إسكات صوت الأسلحة الثقيلة، أطلق نظام الأسـد العنان لدباباته ومروحياته الهجومية. اسـتخدم الأسد الأسـلحة الثقيلة التي كان قد تعهد بعدم استخدامها. لا يمكن للمجلس أن يستمر في العمل كالمعتاد. وكان المبعوث المشترك نفسـه السـيد عنان واضحاً بشـأن ما يتوقعه من دمشق، وما يتوقعـه من مجلس الأمـن. أولا، طلب من الرئيس الأسـد أن يتوقف فورا عن اسـتخدام الأسلحة الثقيلة في المناطق المأهولة.

ثانيا، أكد مرارا على أن المسؤولية في اتخاذ إجراء تقع أولا على دمشق. وثالثا، دعا المجلس مرارا وتكرارا إلى الإصرار على تنفيذ قراراته وإرسال إشارة قوية بأن عدم الامتثال ستكون له عواقبه.

كان من شأن مشروع قرارنا (انظر الوثيقة S/2012/538) أن يفعل ما طلب السيد عنان نفسه منا أن نفعله. فباعتماد خطة عنان وبلاغ جنيف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، كنا سنلزم كلا الجانبين – وأكرر، كلا الجانبين – بتنفيذ أحكام مشروع القرار فورا. كان مشروع القرار سيهدد بفرض جزاءات على دمشق تهدف إلى وقف القصف العشوائي على المناطق المأهولة. فهذا القصف يشكل انتهاكا للقانون الإنساني الدولي وقرارات مجلس الأمن ويعرقل أي فرصة لعملية سياسية. وكان من شأن وقفه أن يتيح الفرصة أخيرا لبعثة المراقبين لتضطلع مرة أخرى بدور ذي شأن.

في الختام، اسمحوا لي بأن أوضح هذه النقطة. كان هدفنا تحقيقَ الوحدة في المجلس. وقد أجرينا مفاوضاتنا في ظل تلك الروح، وهي روح لم يقابلها بالمثل جميع أعضاء المجلس. لم يكن مشروع القرار ليمهد الطريق لتدخل عسكري، كما ادعى بعضهم زورا. وما كان سيقوض جهود المبعوث الخاص المشترك عنان وبعثة المراقبين، بل على العكس تماما، كان سيدعمه وسيدعم المراقبين على الأرض. وعلى الرغم من أنه لم يكن ليكون الحل السحري لإحلال السلام في سوريا، فإنه كان سيتيح فرصة واقعية – وربما الفرصة الأخيرة – لكسر الحلقة المفرغة للعنف في نهاية المطاف.

كان هذا اليوم فرصة ضائعة. سوف يبين لنا التاريخ الثمن الذي سيضطر الناس في سوريا وما وراءها أن يدفعوه. أما بالنسبة لوفد بلدي، فأستطيع أن أقول إننا مع شركائنا قد حاولنا قصارى جهدنا. ففي النهاية كانت هذه ولا تزال مسؤوليتنا الأخلاقية. وفي حين لم يبق للرئيس الأسد إلا أياماً معدودة، فإن الناس في سوريا يعيشون أوقاتا من الشدة تجل عن الوصف. وأود أن أؤكد للشعب السوري أن ألمانيا ستواصل دعم جميع الذين يجلّون السلام والحرية والديمقراطية. ففي يوم ما ستكون هناك سوريا جديدة. وندعو الجميع داخل النظام السوري إلى النظر بجدية في الخيارات المتاحة أمامهم في المستقبل، لأن هناك شيئاً واحداً بات في حكم المؤكد: سيحدث التغيير.

السيد ترار (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): هذه الظروف صعبة ومؤسفة للغاية بالنسبة لسوريا وشعبها. فتزايد العنف والقتل وانتهاكات حقوق الإنسان في سوريا، مما يُنسب إلى كلا الجانبين ولكن ضحاياه الرئيسيون هم المدنيون الأبرياء، أمر غير مقبول بالمرة وتجب إدانته. ويستند موقفنا في مجلس الأمن في المقام الأول إلى الرغبة في إنهاء العنف وتخفيف المعاناة عن الشعب السوري، وكذلك الاستجابة لتطلعاته المشروعة. تلك أيضا رغبة المجتمع الدولي بأسره. وكان ثمة اتفاق على أن أفضل طريقة لمعالجة هذه الحالة المتزايدة التعقيد والتقلّب هي من خلال عملية سياسية يقودها ويملكها السوريون.

إن العسكرة لا يمكن أن تؤدي بنا سوى إلى إبعادنا عن مسار الحل السياسي والتسبب في مزيد من المعاناة للشعب السوري، مثلما تجلى ذلك في التطورات الأخيرة.

وبعد فترة أولية من الانقسام والجمود، تمكن المجلس برمته من توحيد صفوفه بفضل مهمة المبعوث الخاص المشترك، السيد كوفي عنان، وخطة النقاط الست التي وضعها. وقد اتفق المجلس فيما بعد، وبالإجماع، على نشر بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية، التي أقر الجميع بقيمتها على الرغم من الظروف التي اضطرت للعمل في ظلها. وبناء على ذلك، أوصى الأمين العام بتمديد ولاية البعثة. وبينما تستفحل الحالة في الميدان، شهدنا استكشاف خيارات أخرى مثل اجتماع فريق العمل الذي عقد في ٣٠ حزيران/

يونيه في جنيف، الذي وافقت باكستان على نتائجه بحسن نية، على الرغم من أننا، على غرار الكثيرين غيرنا، لم نشارك في تلك العملية. وكان الهدف من جديد هو مواصلة دعم خطة المبعوث الخاص والجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية سياسية.

وتعتقد باكستان أن نجاح المجلس في هدفه الجماعي المعلن المتمثل في تحقيق حل سلمي في سوريا يرتهن باتباع نهج موحد، وهو ما دأب المبعوث الخاص على تأكيده أيضا. وقد أتيحت الفرصة للمجلس للإبقاء على موقف موحد وتعزيز نتائج اجتماع جنيف، الذي فتح آفاقا للمسار السياسي الذي تشتد الحاجة إليه. كما أتيحت الفرصة لجميع الأطراف، لاسيما الأوساط الأكثر نفوذا، للترول بكل ثقلها دعما لجهود المبعوث الخاص من خلال التواصل والعمل مع الأطراف.

ومن المؤسف أن وحدة المجلس، على الرغم من وضوح الهدف المتمثل في دعم جهود السيد عنان، وعلى الرغم من خطورة الحالة، قد تقوضت بفعل اختلاف الآراء بشان سبيل المضي قدما. ونتيجة لذلك، انتهى الأمر بالمجلس في حالة التقاعس التام. وهذه انتكاسة خطيرة، كان من الممكن تفاديها لو تم تجنب الخوض في المسائل الخلافية المتعلقة بالفصل السابع و التدابير القسرية.

ومنذ البداية، أعربت باكستان عن تحفظها عن اتباع النهج القسري، الذي نعتقد أنه قد يزيد حدة التوترات ويمكن أن يؤدي إلى نتائج سلبية وغير مفيدة في السعي إلى إيجاد تسوية سلمية للحالة. وكان لابد من إبداء روح المرونة لتحقيق التوافق في الآراء بين جميع أعضاء المجلس، لكفالة تسوية الأزمة السورية بأقل الأضرار للبلد وبدون أي تداعيات إقْليمية. ومن المؤسف أن تلك الروح لم تحترم في الفترة التي سبقت إعداد مشروع القرار (أنظر S/2012/538) الذي عرض التصويت عليه للتو. و لم تتم الاستجابة لنداءاتنا المتكررة للمجلس لكي يتبع نهجا موحدا وتوافقيا. وهكذا، لم يبق أمامنا أي خيار آخر سوى النأي بأنفسنا عن السيناريو الخلافي الذي دفع المجلس إليه، وبالتالي، الامتناع عن التصويت على مشروع القرار.

وكما قلنا من قبل، الأمر لا يتعلق بلعبة إلقاء اللوم على الآخرين، ويجب ألا يكون كذلكن لأن أي نجاح أو فشل للمجلس سيكون جماعيا. إن أجواء انعدام اليقين الناجمة عن إجراءات اليوم خطيرة للغاية. وبالتالي، ينبغي أن نستدرك الأمر ونسارع للعمل معا من أجل السلام ومن أجل الشعب السوري. ونحث الطرفين على نبذ العنف وتيسير عملية سياسية يقودها السوريون. والمسؤولية الرئيسية في هذا الصدد تقع على عاتق الحكومة السورية. وينبغي أن يكون شهر رمضان المقبل سببا لكي تعلن جميع الأطراف الهدنة وتنخرط في الحوار. وقد أصبح ذلك أكثر وضوحا بسبب الهجوم الانتحاري المدان الذي استهدف القيادة السورية أمس.

ونعتقد أن استمرار وجود بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية في الميدان أمر حاسم لتيسير ودعم جهود السلام. ونحن نرى أن ربط تمديد ولايتها بالفصل السابع والتدابير القسرية لا يشكل المسار المناسب. وبالتالي، نود أن نقترح، كتدبير مؤقت، مشروع قرار بتمديد تقني لولاية البعثة لفترة قصيرة، في انتظار اتفاق المجلس على المسائل الحيوية المتعلقة بسبيل المضي قدما.

السيد هارديب سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن خالص التعازي لحكومة وشعب سوريا إثر الهجوم الإرهابي الذي وقع في دمشق أمس، والذي تسبب في مقتل عدد من كبار المسؤولين، بمن فيهم نائب رئيس الوزراء ووزر الدفاع داوود راجحة. إننا ندين بقوة ذلك العمل الإرهابي الأخرق والجبان.

ولا تزال الهند تشعر ببالغ القلق إزاء الأحداث في سوريا، الـتي أدت إلى مقتل آلاف المدنيـين وأفراد قوات الأمن. ومنذ بدايـة الأزمـة، دعونا إلى وقف أعمال العنف بجميع أشـكاله ومـن جانب جميع الأطراف. ونحـن ندين جميع أعمال العنف أيـا كان مقترفوهـا. وصتنـا مؤيدين لقـرار الجمعيـة العامة ٦٦/٢٥٣، الـذي أذن بتعيين مبعـوث للتواصل مع الأطراف السـورية والأطراف الفاعلة الأجنبية من أجل تسـوية الأزمة. وأيدنا باسـتمرار مهمة المبعوث الخاص المشـترك كوفي عنان. كما أيدنـا القراريـن ٢٠٤٢ (٢٠١٢) و ٢٠٤٣ (٢٠١٢) آملـين أن بعثة الأمم المتحـدة للمراقبـة في الجمهورية العربية السورية ستتمكن من الإشراف على تنفيذ خطة النقاط الست التي وضعها السـيد عنان، وتيسـير وقف أعمال العنف والبدء بعمليـة سياسـية يقودها السـوريون بغية الاسـتجابة لمطالب الشعب السوري وتطلعاته المشروعة.

لسـوء الطالع، لم تقم الأطراف كافة بالامتثال لواجباتها بموجـب خطة النقاط السـت. وبدلا من الانخـراط في عملية سياسـية، اسـتمرت الأطراف في اتباع نهج عسكري لا يزال يتسـبب في الموت والدمار في البلد. ولا بد للأطراف السورية أن تجدد التزامها على وجه الاستعجال بالوقف الكامل لأعمال العنف والتنفيذ الشامل لخطة النقاط الست.

لقـد كانـت سـوريا، على مـر التاريـخ أو في الأوقات المعاصرة، بلدا مهما في الشـرق الأوسط. ولن نغالي مهما قلنا في أهمية دورها في عملية السـلام في الشـرق الأوسـط، و في كفالة استقرار المنطقة قاطبة. وبالتالي، سيكون لاستمرار حالة عدم الاسـتقرار والاضطراب في سوريا تداعيات على المنطقة برمتهـا وخارجهـا. وبالنظر إلى تعقيد الحقائـق في الميدان في سـوريا، نعتقد أنه لا بد من الإبقاء على وجود البعثة، لتكون شاهدا محايدا على الأحداث، ولتساعد الأطراف السورية على جميع المستويات في سعيها إلى التوصل لحل للأزمة بدون مزيد من سـفك الدماء. ولابد من وجود البعثة أيضا لتيسـير تنفيذ خطة النقاط السـت والبيان الختامي لفريق العمل بشأن سوريا (S/2012/523،المرفـق)، وهو ما يشـكل العمليتين الوحيدتين القابلتين للتنفيذ من أجل مشـاركة المجتمع الدولي في تسـوية الأزمة السورية. ولهذا أيدنا الإجراء الذي اتخذه المجتمع الدولي لمعالجة الأزمة السورية بصورة متوازنة ومحايدة.

لقد صوتنا مؤيدين لمشـروع القـرار/٢٠١٢/٥٣٨ اليوم لتيسـير اتخاذ إجراء موحد من لـدن مجلس الأمن دعما لجهود المبعوث الخاص المشـترك. و تجدر الإشـارة إلى أن مشـروع القـرار أيـد تمديد بعثة الولايـة والتنفيذ الكامـل لخطة النقاط الست والبيان الختامي لفريق العمل.

ونـرى أنه كان سـيكون مـن الأفضل لو أبـدى أعضاء المجلس المرونة حتى يتسـنى توجيه رسـالة موحـدة إلى جميع الأطراف في الأزمة السورية، بدلا من السعي إلى تحقيق المصالح المحلية. وبالتالي، من المؤسف أن المجلس لم يتمكن من اعتماد قرار اليوم وتوجيه الرسالة المشتركة التي كان يتوخاها المبعوث الخاص كوفي عنان. وعلى الرغم من تصويت اليوم، نحث جميع أعضاء المجلس على إعادة النظر في نهجهم وكفالة تمديد ولاية البعثة ودعم مهمة كوفي عنان، حتى يتسنى حل الأزمة السورية بدون مزيد من سـفك الدماء. وسنظل ملتزمين بالتواصل مع زملائنا أعضاء المجلس لتحقيق تلك الغاية.

السـيد مورايس كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): تشعر البرتغال بخيبة أمل كبيرة إزاء عدم تمكن مجلس الأمن من الإبقاء على موقف موحد دعما لخطة النقاط السـت وجهود المبعوث الخاص المشـترك. لقد كان الغرض من مشروع القرار S/2012/538، الذي شـاركنا في تقديمـه، تعزيز التزام المجلس بخطـة عنان على نحو يمكن أن يكفل تنفيذها الفوري والفعال، ووقـف أعمال العنف والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسـان في سوريا.

ونعرب عن بالغ أسفنا لأن المجلس، على الرغم مما أبداه مقدمو مشروع القرار، لم يستجب للدعوات المتكررة للأمين العام والمبعوث الخاص المشترك من أجل ممارسة الضغوط بصورة موحدة ومستدامة وفعالة بغية تنفيذ قراراته وتوجيه رسالة إلى الجميع مفادها أن استمرار عدم الامتثال ستكون له عواقب وخيمة. لقد حاولنا بالفعل بذل أقصى ما في وسعنا لصون وحدة المجلس.

في ٢١ نيسان/أبريل، كلف المجلس بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سوريا برصد وقف إطلاق النار ودعم تنفيذ خطة النقاط الست. صممت البعثة باعتبارها وسيلة لتحقيق غاية، ألا وهي تهيئة بيئة مواتية، من خلال تنفيذ خطة النقاط الست، للعملية السياسية والانتقال إلى الديمقراطية بقيادة سورية وفقا للتطلعات المشروعة للشعب السوري.

ومنذ ذلك الحين، تزداد الحالة في الميدان سوءا، ويتزايد العنف بشكل يومي إلى مستويات تفوق التصور. بعد مرور ١٨ شهرا على بدء هذا الصراع المتواصل، لا يزال البلد يترلق إلى هاوية الحرب الأهلية والفوضى ويزعزع استقرار البلدان المجاورة ويهدد سلامة سوريا نفسها، بمخاطر جمة على السلم والأمن الإقليميين.

بعد ثلاثة أشهر من اتخاذ القرار ٢٠٤٣ (٢٠١٢)، لم تنفذ خطة النقاط الست بعد. ما برح المدنيون يتحملون وطأة الصراع المسلح. وتواصل القوات المسلحة السورية استخدامها العشوائي للدبابات والمدفعية الثقيلة وطائرات الهليكوبتر لقصف المناطق السكنية بشكل منتظم في انتهاك صارخ لقرارات مجلس الأمن. ولا تزال عمليات بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سوريا معلقة بسبب الأوضاع الأمنية على أرض الواقع.

إن الأحداث في دمشق خلال الأيام الماضية أكدت بشدة الحاجة الملحة لاتخاذ إجراءات منسقة من جانب مجلس الأمن لتعزيز خطة المبعوث الخاص المشترك عنان. إن مشروع القرار (انظر S/2012/538) الذي تعرض لاستخدام حق النقض من قبل الاتحاد الروسي والصين، سعى بالتحديد إلى ذلك، وهو وضع خطة النقاط الست والشروط السياسية التي حددها فريق العمل في جنيف في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. كما سعى إلى كفالة الإنهاء الفوري لجميع أعمال العنف وتعزيز بيئة مواتية على أرض الواقع، لن تتمكن بدونها البعثة المعاد تشكيلها من الاضطلاع بالمهمة المنوطة بها بشكل فعال وآمن.

وخلافا لما يقوله البعض، فإن فرض الجزاءات في حالة استمرار عدم الامتثال لن يحدث تلقائيا. إنه سيستلزم قرارا آخر لمجلس الأمن. وعلاوة على ذلك، فإن النص يستبعد بوضوح أية إمكانية للتدخل العسكري، بقصر الإجراءات القسرية على التدابير بموجب المادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة.

تعتقد البرتغال اعتقاد راسخا بأنه على المجلس لكي يكون فعالا وموثوقا ويضطلع بمسؤولياته، أن يمارس ضغطا موحدا ومستمرا وفعالا على جميع الأطراف، وعلى السلطات السورية بصورة خاصة، في ضوء مسؤوليتها الأساسية بموجب خطة النقاط الست عن وضع نهاية لأعمال العنف. نحن نشعر بالأسف الشديد لأن هذا، مرة أخرى، لم يكن ممكنا، مع كل ما ينطوي عليه ذلك الإخفاق من عواقب وخيمة. ورغم ذلك، تبقى البرتغال مستعدة لمواصلة المشاركة مع جميع أعضاء المجلس لتقديم الدعم المجدي والفعال للجهود التي يبذلها المبعوث المشترك الخاص عنان.

أخيرا، سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أتوجه بعبارات تقدير خاصة إلى اللواء روبرت مود، رئيس بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سوريا، على قيادته المقتدرة، وكذلك إلى جميع موظفي البعثة. نتوجه إليهم بخالص الشكر على شجاعتهم والتزامهم وروحهم المهنية في هذه الظروف الصعبة والمحفوفة بالمخاطر.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن التصويت الذي أجرى للتو كان ينبغي ألا يتم مطلقا. إن مقدمي مشروع القرار الذي رفض للتو (S/2012/538) يدركون تمام الإدراك أنه لم تكن أمامه ببساطة أي فرصة للاعتماد. لقد أوضح الوفد الروسي بصورة جلية ومستمرة أننا لا يمكن ببساطة أن نقبل وثيقة، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، من شأنها أن تفسح المجال أمام ضغط الجزاءات ولاحقا أمام التدخل العسكري الخارجي في الشؤون الداخلية السورية.

ينفي الأعضاء الغربيون في مجلس الأمن هذه النوايا، لكنها رفضت لسبب ما استبعاد التدخل العسكري. إن حساباتهم لاستخدام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لتعزيز خططهم لفرض مخططاتهم على الدول ذات السيادة لن يكون لها الغلبة. وبدلا من توجيه تلميحات فجة ضد سياسة الاتحاد الروسي، الذي ما انفك يوما طوال فترة الصراع في سوريا عن بذل جهوده لإيجاد حل سياسي للحالة وتقديم الدعم الأساسي لبعثة المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، السيد كوفي عنان، كان بإمكان الأعضاء الغربيين في المجلس، الذين أدلوا اليوم ببيانات غير مقبولة، عمل شيء، أي شيء، لتعزيز الحوار بين الأطراف السورية ومنع زيادة عسكرة الأزمة السورية، بدلا من تأجيج نيران المتطرفين، بمن فيهم المجموعات الإرهابية.

إن هؤلاء المرائين يروجون لغاياتهم الجغرافية السياسية، التي لا علاقة لها بالمصالح المشروعة للشعب السوري. لقد أدى هذا إلى تفاقم الصراع — الذي بلغ أبعادا مأساوية. وبدلا من الإسهام في تعزيز الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتسوية الأزمة في سوريا، مثلما تنص وثيقة جنيف المؤرخة ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/523، المرفق)، حاول مقدمو مشروع القرار الذي لم يعتمد تأجيج نيران المواجهة في مجلس الأمن. مشروع القرار الذي صوت عليه توا كان متحيزا. وجه التهديد بالجزاءات حصريا إلى حكومة سوريا. هذا أمر يتنافى مع روح وثيقة جنيف ولا يعكس الواقع في البلد اليوم. إن نهجهم غامض غموضا شديدا نظرا لما حدث أمس في دمشق. إنني أشير إلى الهجوم الإرهابي الخطير.

رفض الأعضاء الغربيون في المجلس العمل حول نص مشروع القرار (S/2012/547, Rev.2) الذي قدمه الوفد الروسي. إنه يدعو إلى الجمع بين أعضاء مجلس الأمن لزيادة دعم خطة كوفي عنان وتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سوريا.

نحن نعتقد أن استمرار المواجهة في مجلس الأمن لا طائل منها وتؤدي إلى نتائج عكسية، ولهذا السبب، لن نطرح مشروع قرارنا للتصويت. في ظل الظروف الراهنة، نرى أن من المستصوب أن يعتمد مجلس الأمن قرار مختصرا غير مسيس بشأن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سوريا لأسباب فنية لفترة محددة. سيكون من المفيد الحفاظ على الإمكانات المفيدة للبعثة، وإن كانت محدودة من حيث وقتها. من الأهمية بمكان أن يواصل المجتمع الدولي دعم المبعوثين الخاصين حتى يتسنى لهم مواصلة عملهم بشأن تسوية الأزمة في سوريا.

وفي ما يتعلق بالأساس السياسي لعمل المبعوث الخاص، فإنه تغطيه الوثيقة الختامية لمؤتمر جنيف (S/2012/523، المرفق)، التي ينبغي أن يسترشد بها جميع الأعضاء المسؤولين في المجتمع الدولي، وكذلك الأطراف السورية.

السيد روسنثال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): صوتت غواتيمالا لصالح مشروع القرار (S/2012/538) الذي فشل المجلس في اعتماده. في تقديرنا، كان هذا القرار أفضل فرصة وربما الفرصة الوحيدة المتبقية لوضع حد للعنف الأعمى الذي يؤثر على الجمهورية العربية السورية وبدء عملية انتقال سياسي

بقيادة السـوريين أنفسهم واسـتجابة إلى المطالب الشعبية التي طال أمد قمعها.

كمـا هـو معروف، فـإن القضية التافهة بـأي حال التي عرقلـت التوصل إلى توافق في الآراء اليوم ترتكز على المقاومة الـتي أبداهـا بعض الأعضـاء للجوء إلى المـادة ٤١ من ميثاق الأمـم المتحدة، الـتي تغطـي إمكانية فرض تدابير قسـرية في حـال عدم الامتثال لقرارات المجلس. هذه المادة ٤١ نفسـها تستبعد بشكل صريح الإجراءات العقابية، مثل استخدام القوة المسلحة.

إنها إحدى تدابير الدبلوماسية الوقائية المتاحة لمجلس الأمن في سـعيه إلى ممارسة دوره في صون السلم الدولي. ونعتقد أن إمكانية فرض جزاءات على أسـاس عدم الامتثال كان أقل ما يمكـن أن نفعله، بالنظر إلى تعاقب عدم الوفاء بالالتزامات من جانب حكومة سوريا في الأشهر الأخيرة.

ويؤسـفنا عـدم الموافقـة على مشـروع القرار. نأسـف للنتيجة، في المقام الأول، لأن شعب سوريا، الذي يعاني أطفاله بشـكل يومي من أهوال دوامة العنف، الذي بدأ باحتجاجات سـلمية من قبل المواطنين ضـد حكومتهم، لكنها تحولت الآن إلى صراع مسـلح حيث يمكن أن تنسـب الأعمال الوحشـية التي ترتكب فيه إلى الجانبين. ويتمثّل الأمر الرئيسـي في وضع حد لأعمال العنف، بغض النظر عن مصدرها، ويكمن مفتاح اتخاذ الخطوة الأولى في أيدي الحكومة.

ثانياً، نأسـف لأن عمل المبعوث الخاص المشـترك كوفي عنـان قد تمت اعاقته علـى نحو خطير. وحـتى البيان الختامي لما يسـمى بمجموعـة العمل من اجل سـورية (S/2012/523، المرفـق)، الذي اعتمـد قبل مجرد ثلاثة أسـابيع، ومرده جزئيا لإبداع السيد عنان، قد انتهى حبراً على ورق.

ثالثاً، نأسـف لهذا الإجراء بسـبب تأثيره على المجلس، وبشـكل أعم، على الأمم المتحدة، التي تعرضت هيبتها لضربة جديدة. وعجزنا عن اتخاذ موقف موحد هو نكسة خطيرة في هذه المناسبة الفريدة، مع كل ما تعنيه في العالم الحقيقي.

إن الدرس المعنوي من المشهد الذي شهدناه للتو لا يتمثل في عجـز مجلس الأمن، لأن المجلس أثبت المرة تلو الأخرى أن بإمكانه أن يعمل بشكل حاسم وحازم لتحقيق نتائج ملموسة. والنقطـة الهامة هنا هي أننا لم نتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بغية الوفاء بالمسؤولية التي اوكلها إلينا الميثاق، وهو فشل جماعي كبير لنا جميعا.

والمفارقة الكبرى هي أن ما سعى مشروع القرار الى منعه – اتسـاع موجة العنف – سوف يحصل عكسه تماما مع ما له من أثر ضار. لهذا السـبب، فإن ما شهدناه للتو يحزننا ويخيب املنا للغاية.

وفي الختام، يأسف وفدنا أسفا شديدا لأننا لم نتمكن من الاسـتجابة لدعوات جامعة الـدول العربية، والمبعوث الخاص المشـترك، والأمين العام للأمم المتحـدة، والأمين العام لجامعة الـدول العربية. وندعو جميع أعضاء المجتمع الدولي الى المثابرة علـى ايجاد مبـادرات جديدة بغية التوصل إلى حل يسـتجيب لمصالح الشـعب السـوري، وخاصة تجنب انتشار هذا الصراع إلى البلدان المجاورة.

السـيدة رايس (الولايات المتحـدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): هذه هي المرة الثالثة في غضون عشـرة أشـهر أن عضويـن، روسـيا والصين، يمنعان مجلس الأمـن من التصدي بمصداقية للصراع السـوري. فاستخدام حق النقض في المرتين الأوليين كان مدمرا جدا. واستخدام حق النقض هذه المرة هو أكثر خطورة ويرثى له.

إن مشروع القرار (S/2012/538) الذي جرى التصويت عليه للتو يطالب جميع الأطراف بوقف أعمال العنف. فهو يحتكم الى الفصل السابع من الميثاق لجعل تعهد الأطراف أكثر التزاما بتنفيذ خطة النقاط الست للمبعوث الخاص المشترك، ولتفعيل الخطة الانتقالية السياسية التي وافقت عليها مجموعة العمل من اجل سوريا في جنيف بتاريخ ٣٠ حزيران/يونيه. كما يهدد الطرف الوحيد صاحب الاسلحة الثقيلة، أي النظام السوري، بفرض جزاءات عليه إذا استمر في استخدام تلك الأسلحة بوحشية ضد مدنه ومواطنيه. بيد أنه لن يفرض حتى جزاءات في هذه المرحلة. وعلى الرغم من مزاعم الشك التي تساور البعض إن لم يكن المكر، فهو لن يأذن بأي شكل من الأشكال بتدخل عسكري أجنبي أو حتى لن يمهد الطريق له. وما كان ليفعله مشروع القرار هو توفير الدعم السياسي لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية، الامر الذي يمنحها فرصة الاضطلاع بولايتها. إنه لعار أن المجلس لم يرغب في القيام بذلك.

وينبغي ألاّ يكون هناك أي شك في هذا الشأن. الطريقة الوحيدة التي يمكن من خلالها لمراقبي الأمم المتحدة العزّل أن يردعوا العنف هي إذا كانت لتقاريرهم عن استمرار النظام السوري في انتهاكاته لخطة عنان ولالتزاماتهم عواقب سريعة وذات مغزى لعدم الامتثال تأتي من مجلس الامن، حسبما يطلب — وفي الواقع يطالب به — مبعوثنا الخاص المشترك. ومثلما أوضحت الولايات المتحدة عند التصويت لإنشاء بعثة الامم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية قبل ثلاثة أشهر (انظر S/PV.6756)، كنا وما زلنا نشعر بشك عميق حيال نوايا النظام السوري، وبالتالي حيال فعالية بعثة المراقبين.

أسبوع بعد أسبوع، يقوم الأمين العام، والمبعوث الخاص المشترك، ورئيس بعثة الامم المتحدة، والجنرال مود، وآخرون بإبلاغ المجلس عن استمرار نظام الأسد في إطلاق النار من أسلحة ثقيلة في المراكز المأهولة بالسكان، بما يخالف القرارين ٢٠٤٢ (٢٠١٢) و ٢٠٤٣ (٢٠١٢). وأسبوع بعد أسبوع، أبلغونا أن الحكومة السورية واصلت احتجاز وتعذيب المواطنين، والابقاء على حالة الترهيب والمضايقة بشكل مروّع. وقد أفادوا مؤخرا أن النظام السوري صعّد حملته، باستخدام الدبابات وطائرات الهليكوبتر الحربية. وأفادوا في مناسبات مختلفة أن مليشيا الشبيحة السوريين كانوا يقومون بترويع مجتمعات محلية بأكملها، بما في ذلك الاعتداء الجنسي على النساء والأطفال.

إن تصعيد هجمات النظام ضد شعبه مقلق أكثر بسبب ما لديه من مخزونات كبيرة من الأسلحة الكيميائية. ونحن أوضحنا أن هذه الأسلحة يجب أن تبقى في مأمن، وأن النظام سوف يتحمل المسؤولية عن استخدامها لأنه، فيما تتدهور الحالة، هناك احتمال أن ينظر هذا النظام في استخدام الأسلحة الكيميائية ضد شعبه بالذات وهذا ينبغي أن يكون مصدر قلق لنا جميعا.

في ١٣ تموز/يوليه، كتب الأمين العام بان كي-مون رسالة يكرر فيها دعوته أعضاء المجلس إلى

> ”الإصرار على تنفيذ قرارات مجلس الأمن وتحمّل مسؤولياتهم المشتركة عن طريق اتخاذ الإجراءات الجماعية اللازمة وفقا لميثاق الأمم المتحدة“.

ومع ذلك، فإن تقارير بعثة الأمم المتحدة عن الانتهاكات المستمرة والصارخة، والنداءات الصادرة عن المبعوث الخاص المشترك للأمين العام لم تلقَ سوى العنف المكثف وتقاعس مجلس الأمن.

إن اللوم على هذا الوضع غير المقبول لا يتحمله الأمين العام بان كي-مون، أو المبعوث الخاص المشترك عنان أو مراقبو الأمم المتحدة. فمراقبو الأمم المتحدة العسكريون العزّل

والموظفــون المدنيــون أدوا مهامهم بشــجاعة في ظل ظروف خطرة جداً، ونحن نشــكرهم ونشكر البلدان المساهمة بقوات شكرا جزيلا على خدماتهم المتفانية.

بدلاً من ذلك، إن الخطأ يقع تماما على عاتق نظام الأسد الشــائن وتلك الدول التي ترفض الانضمام إلى المجتمع الدولي وزملائها أعضاء المجلس في اتخاذ إجراءات حازمة ضد النظام. موقفهــا يتعــارض مع الأغلبية في المجلــس التي صوتت لصالح مشــروع القرار اليــوم. ويتعارض مع جامعة الــدول العربية. ويتعارض مع أكثر من ١٠٠ بلد في مجموعة أصدقاء الشــعب السوري التي دعت إلى اتخاذ إجراء حاسم تحت الفصل السابع لوقــف القتل والشــروع في عملية الانتقــال إلى مرحلة ما بعد الاســد في ســوريا. ويتعارض مع رغبات وتطلعــات الغالبية العظمى من الشــعب السوري، الذي يستحق من مجلس الأمن ما هو أفضل بكثير.

لقــد فوتنــا فرصة أخــرى هامة جــدا للعمل معــا. إننا، وخاصة أبناء الشــعب السوري، لا يمكن أن نفوت أي فرصة أخرى. فالهجوم المأســاوي الذي وقع بالأمس في دمشق كان مؤشرا على الكيفية التي استمر بها تدهور الحالة في سوريا جراء تقاعــس المجلس. لا يمكن الإبقاء علــى الوضع الراهن ليصبح ثابتــا. وفي الواقع، أنــه يمثل وصفة لتصعيد الصــراع، وزيادة الإرهــاب وحربا بالوكالة يمكن أن تطــال المنطقة. وليس من المصداقيــة القول بأن اســتمرار بعثة مراقبين غير مســلحين في خضــم هذه التهديدات وتصاعد دورة العنف يمكن أن يحدث تغييرات أساســية أو ســيحقق نتيجة. والكل في هــذه القاعة يعرف ذلك.

إن الولايات المتحدة في سياستها لا تعلق آمالا على نشر بعثة غير مســلحة في غمرة من العنف الواســع الانتشــار، ولا يمكن حــتى التعويل على دعم مجلس الأمن الذي هو عند أدنى درجــة. وبدلا من ذلك، ســوف نكثف مــن عملنا مع طائفة متنوعــة من الشــركاء خارج مجلس الأمــن للضغط على نظام الأسد وتقديم المساعدة إلى من بحاجة إليها.

لقد فشــل مجلس الأمن فشلا ذريعا في أهم مهمة مدرجة في جــدول أعمالــه لهذا العــام. وهذا يوم مُظلم آخر يشــهده مقر الأمم المتحدة "Turtle Bay". ولا يســع المرء إلا أن يأمل مســتقبلا، وقبــل أن يموت المزيد من الآلاف مــن الناس، بأن تكف روســيا والصين عن حماية الأســد وتمكــن المجلس من القيــام بدوره المناســب في صميم الرد الــدولي على الأزمة في سوريا.

السيد ماشاباني (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): إن جنوب أفريقيا تدين بقوة اســتمرار العنف في سوريا والخسارة الفادحة في الأرواح. لقد انقضى الآن ١٦ شهرا منذ أن بدأت الأزمة، وما من نهاية لها تلوح في الأفق. وبدلا من ذلك، تردت الحالة الأمنية والأحوال الإنســانية. إن تدهور الحالة في سوريا يبرز الحاجة الماسة لدى جميع الأطراف إلى وقف العنف المسلح بجميع أشكاله، وتنفيذ خطة النقاط الست التي اعدها المبعوث الخاص المشــترك كوفي عنان، والتحرك بســرعة صوب الحوار السياسي وعملية انتقال سلمية وديمقراطية تقودها سوريا.

إن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر قــد صنــف الحالة في ســوريا بأنها حالة تنطبــق عليها ظروف الصــراع المســلح الداخلي. وأصدرت مفوضــة الأمم المتحدة الســامية لحقوق الإنســان بيانا مماثلا. وهذا يعني أن الحالة قد وصلــت حافة الحرب الأهلية، ممــا يرتب على جميع الأطراف مسؤوليات والتزامات بموجب القانون الإنساني الدولي.

ولا بــد من إعطاء أعلى أولوية لوقف القتل وإنهاء معاناة المدنيين. إن التفجير الانتحاري الذي وقع بالامس في دمشــق وأدى إلى مقتل وزير الدفاع السوري وآخرين، واقترن بمذابح مروعــة متكررة في أجزاء مختلفة مــن البلاد، يبين بوضوح أن هناك أكثر من طرف في الصراع. كذلك أصبحت هذه الحالة

المشتعلة تربة خصبة للمجموعات الإرهابية. إن أعمال العنف التي يرتكبها أي طرف غير مقبولة وتمثل انتهاكا واضحا لالتزاماته بموجب خطة النقاط الست، وهي أعمال تجب إدانتها. ومما يبعث أيضا على قلقنا الكبير الأنباء عن استمرار استخدام قوات الأمن السورية للأسلحة الثقيلة.

إن جنوب أفريقيا تؤيد بقوة جهود المبعوث الخاص المشترك، كوفي عنان، وتعتقد أن خطته هي الآلية الوحيدة الموثوقة التي يمكن أن تفضي إلى نتيجة إيجابية ومنطقية. وقد اقترنت خطة عنان بالبيان الختامي الصادر عن مجموعة العمل من أجل سورية والذي أُعتمد في جنيف بتاريخ ٣٠ حزيران/يونيه. وهو يشكل اقتراحا هاما بشأن الطريق المفضي إلى الأمام في سوريا، وقد أيده جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. ويجب أن نؤيد السيد عنان، إذ أن جهوده ربما تكون الجذع الذي يمكن التعلق به قبل أن تأتي التيارات العاتية التي تحمل حربا مدنية دموية تدفع سوريا إلى حافة الانهيار الكامل للدولة.

إن جنوب أفريقيا تشعر بخيبة الآمل بسبب الانقسامات فيما بين أعضاء المجلس، ومنع المجلس من الاضطلاع بمسؤولياته. إذ ينبغي تناول لاختلافات داخل المجلس بروح توفيقية واحترام متبادل مع الإبقاء في الأذهان على المسؤولية الواسعة للمجلس. لقد أعرب باستمرار جميع أعضاء المجلس عن تأييدهم لخطة كوفي عنان، وللبيان الختامي الصادر عن مجموعة العمل وبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سوريا.

ومع ذلك، فإن القضية المشتركة التي اكدناها عندما اتخذنا القرارين ٢٠٤٢ (٢٠١٢) و ٢٠٤٣ (٢٠١٢) قبل ثلاثة أشهر لم تعد قائمة. وينبغي لنا أن نتحلى بأعلى درجة من النضج عند التنفيذ الاستراتيجي لهذه المهام الحيوية، مع الأخذ في الحسبان حقائق الحالة في الميدان. وبدلا من ذلك، سمحنا للمصالح الضيقة بأن تدمر وحدة القصد.

نتفق مع المبعوث الخاص المشترك بأنه لا بد للمجلس من أن يصر على تنفيذ هذين القرارين، وأنه ينبغي إرسال رسالة قوية إلى جميعا الاطراف المعنية، وأنه ستكون عواقب لعدم امتثالها لقراراته. ولكن لم نرَ أن النص الذي عرضه المتبنون له قد قُدم بطريقة تنهي العنف أو تسهم في تنفيذ خطة النقاط الست. وبدلا من ذلك قُدم النص بشكل غير متوازن، وتضمن التهديد بفرض جزاءات على الحكومة السورية من دون السماح بصورة واقعية باتخاذ أي إجراء ضد المعارضة، مما يمكن من تحدي خطة النقاط الست من دون عواقب. وفي حالات مماثلة، فإن المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، قد فضل جانبا على الآخر، وهذه المحاباة أدت إلى تقطب النزاع. وهذا ينطبق بصورة خاصة على مجتمعات منقسمة كالمجتمعات السورية.

إن عدم توصل المجلس اليوم إلى اتفاق متوازن يهدد خطة كوفي عنان ويقوض امكانية ايجاد حل سياسي سلمي للأزمة السورية. إن عدم تجديدنا لولاية بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سورية، وهي الأداة العملية الوحيدة للتحقق والحصول على معلومات من مصادر مختلفة في الميدان، ودعم خطة عنان، كما أوصى بذلك الأمين العام، كلها مسائل تبعث على خيبة الأمل. إن جنوب أفريقيا إذ تشعر بالقلق إزاء سلامة المراقبين، ما انفكت تعتقد أن البعثة تقوم بجزء هام جدا من جهودنا من أجل التوصل إلى حل للأزمة السورية، ولذلك ينبغي لها مواصلة عملها بشكل أو بآخر حالما تسمح بذلك الظروف في الميدان. لذلك تشعر جنوب أفريقيا بخيبة أمل شديدة إزاء تعرض مستقبل البعثة للتهديد بسبب انقسامات المجلس.

ولهذه الأسباب امتنعت جنوب أفريقيا عن التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2012/538. وجنوب أفريقيا مستعدة للعمل مع أعضاء المجلس لكي تؤدي جهود كوفي عنان إلى نتيجة قوية ومتوازنة ومن أجل تجديد ولاية البعثة.

في الختــام، تؤيد جنوب أفريقيا حاليا الاقتراح الرامي إلى تمديــد تقني محتمل لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في ســوريا لمدة قصيرة جدا.

الســيد لوليشكي (المغرب): سيدي الرئيس، لقد صوت المغرب لصالح مشــروع القرار S/2012/538 لأنه ينســجم مع العناصر الأساســية لقــرارات جامعة الــدول العربية الأخيرة. وبناء على تقييم موضوعي للوضع الحالي في سوريا الذي يُبرز بوضــوح أن كل الآليــات التي اعتمدها هــذا المجلس لمعالجة الأزمــة لم تحقــق الأهداف الأساســية المرجوة منهــا؛ وأنه لم يتــم احترام الخطة التي التزمت بتنفيذها الأطراف في ســوريا، وخاصــة المتعلقــة منها بالوقف الكلي للعنــف. فلا يزال عدد الضحايا في تصاعد، ومســتوى العنف وصل إلى درجات غير مسبوقة.

صوتنا لصالح هذا المشروع لأنه يقر ما تم التوصل إليه في اجتماع جنيف لمجموعة العمل من أجل سوريا الذي انعقد في نهاية الشــهر الماضي، وخاصة ما يتصل منه بالمبادئ التوجيهية والخطوات المتعلقة بعملية الانتقال السياســي في سوريا. وهي أفــكار اعتبرناها في خطوطها العريضة بأنها تتطابق وتنســجم مع عناصر الانتقال السياســي الــتي طرحتها الجامعة العربية في قرارهــا الصــادر في ٢٢ كانون الثاني/ينايــر الماضي. وأخيرا، صوتنا لصالح هذا المشــروع لأننا نؤيد مخطط المبعوث الخاص المشــترك ونؤيد المقاربة الــتي اقترحها لتأمين تطبيق فعلي لأهم عناصره، وأولها الوقف الحقيقي للعنف.

أمــام عــدم تمكن هذا المجلس من اعتمــاد قرار قوي، لا يســعنا سوى أن نعبر عن أسفنا الشــديد وإحباطنا جراء هذه النتيجة، التي ليس فيها خاســر إلا الشــعب الســوري الشقيق والمنطقــة التي ينتمي إليها. لقد بقينا وإلى آخر لحظة متشــبثين بالأمــل في أن المشــاورات المكثفــة التي انطلقت منذ أســبوع حول هذا المشروع، ســتفضي إلى توافق لكل أعضاء المجلس حــول تصور موحد للخطــوات المقبلة الواجــب اتباعها، من أجل معالجة فعالة للأزمة المســتمرة والمتصاعدة في سوريا منذ ما يفوق ســتة عشر شهرا، لقد كنا نأمل أن نتمكن جميعا من مواصلة التأســيس على الوحدة، التي توصل إليها المجلس بعد اعتمــاد قراريــه ٢٠٤٢ (٢٠١٢) و٢٠٤٣ (٢٠١٢)، والتي أقــرت أســس عملية واضحة مــن أجل معالجــة كل جوانب الأزمــة في ســوريا، ونبقــى مقتنعين أن وحدة هــذا المجلس، وقدرته على التحرك بشــكل موحد تظل عنصرا حاسما لنجاح الأسرة الدولية في التوصل إلى حل عاجل للأزمة في سوريا.

لقــد توصلت جامعة الــدول العربية الــتي انخرطت كما تعلمــون منذ البداية مــع هذا المجلس، في بلورة حل ســلمي للأزمة في سوريا إلى قناعة موضوعية أن الأطراف غير قادرين لوحدهــم علــى التوصــل إلى وقــف للعنف ومباشــرة حوار سياســي، وأن مستوى العنف وعدد الضحايا الأبرياء من أبناء الشــعب السوري الشقيق وصل إلى حد، لا يمكن معه مواصلة التعامل مع الأوضاع في سوريا وفق نفس الآليات.

وعلى هذا الأســاس، وجهت جامعة الدول العربية دعوة لهــذا المجلس من أجل اتخاذ التدابــير الحاسمة التي يخولها الميثاق تحت الفصل الســابع، مــن أجل وضع حد للعنــف المتصاعد في ســوريا ووضــع الأطراف أمام مســؤولياتها، من أجل تهيئة الظروف المواتية للشروع في مسلسل الحوار السياسي.

وقــد حدد أمين عام جامعة الــدول العربية خلال حواره مــع هذا المجلس، أن نطاق هذه التدابير لا يشــمل بأي حال من الأحوال أي تدخل عســكري، وعلى هذا الأساس انخرط المغرب بحكم المسؤوليات التي أناطتها جامعة الدول العربية به، في العمــل مع باقــي أعضاء المجلس من أجل التوصل إلى رؤية إســتراتيجية تمكن من إنقاذ منطق الحل السياسي السلمي، عن طريــق إعادة تكييف الآليات الــتي تم إقرارها وخصوصا خطة

النقاط الست، التي تبقى مرجعا أساسيا للحل السلمي في سوريا، وكذا بعثة الأمم المتحدة للمراقبة.

وفي هذا الصدد، فإن المجلس والدول التي ساهمت في بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سوريا، ومن ضمنها المغرب، كانوا على وعي تام بأن قرارهم المتعلق بإرسال مراقبين إلى سوريا، يحيد عما تم إقراره في هذه المنظمة من نظم وممارسة تحكم عمل بعثات من هذا القبيل، لكنهم اختاروا أن يساهموا في الجهد الدولي الذي راهن على إمكانية حل الأزمة بالطرق السلمية، خاصة بعد موافقة الأطراف على خطة النقاط الست، وأولها الوقف الكامل والفوري لكل أعمال العنف، والالتزام بإطلاق مسلسل سياسي يمكن الشعب السوري من تحقيق طموحاته المشروعة.

وفي الأخير، أعيد التأكيد على قناعتنا الراسخة بضرورة مواصلة العمل جميعا من أجل استعادة وحدة هذا المجلس، لأن ما يجمع أعضاءه والمسؤوليات التي أنيطت به بموجب الميثاق، يجب أن تطغى ويجب أن تسمو على تباين الرؤى والنهج.

إن الحالة الراهنة في سوريا الشقيقة، تدمي القلوب، وهي في أمس الحاجة لأفق للحل يتمتع بالمصداقية، ويعطي الأمل لشعب سوريا بكل مكوناته، في أن محنته قد اقتربت من نهايتها وأن طموحاته المشروعة قابلة للتحقيق بتأييد وبمثابرة من هذا المجلس.

السيد لي باودونغ (الصين) (تكلم بالصينية): إن الصين تشعر بقلق بالغ جراء الحالة المتزايدة الصعوبة في سوريا. ونعارض الإرهاب والعنف بجميع أشكالهما، وندين بشدة قتل المدنيين الذي جرى مؤخرا، والهجوم بالقنابل الذي جرى في دمشق في ١٨ تموز/يوليه.

يقع على رأس أولويات المجتمع الدولي الآن، دعم وساطة المبعوث الخاص المشترك عنان والتعاون معها، بشكل كامل، و تعزيز تنفيذ البيان الختامي الصادر عن اجتماع مجموعة العمل من أجل سوريا (S/2012/523، المرفق)، الذي اعتمد خلال اجتماع وزراء خارجية المجموعة الذي عقد في جنيف، إلى جانب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وخطة السيد عنان المؤلفة من ست نقاط. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحث على وقف فوري لإطلاق النار، ووقف جميع أعمال العنف، وتهيئة الظروف اللازمة لحل الأزمة.

تحقيقا لتلك الغاية، اضطلعت بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية بدور مهم واستثنائي. وتدعم الصين بالتالي تمديد ولاية البعثة، وتؤيد اقتراح الأمين العام بان كي – مون، المتعلق بتكييف مهامها وفقا لذلك. وتدعو الصين مجلس الأمن إلى إرسال إشارة واضحة داعمة لوساطة السيد عنان، وتعزيز التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة السورية. لقد دفعنا بقوة في اتجاه التوصل إلى توافق آراء بين أعضاء مجلس الأمن من خلال إجراء مشاورات. لكن مشروع القرار S/2012/538 الذي قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة وفرنسا يتناقض تماما مع هذه الأهداف.

أولا، مشروع القرار معيب بشكل خطير، ومضمونه غير متوازن، كما أنه يسعى إلى الضغط على طرف واحد فقط. وقد أظهرت التجارب أن هذه الممارسة لن تساعد على حل المشكلة السورية، بل ستؤدي فقط إلى انحراف المسألة عن المسار السياسي. و لن تؤدي فقط إلى تفاقم الاضطرابات، بل ستؤدي أيضا إلى انتشار الاضطراب في بلدان أخرى في المنطقة، وتقويض السلام والاستقرار الإقليميين، والإضرار في نهاية المطاف بمصالح الشعب السوري والبلدان الإقليمية الأخرى.

ثانيا، يمكن لمشروع القرار أن يقضي على الثقة والتعاون الدوليين فيما يخص المسألة السورية. وتشكل وساطة السيد

عنان وسيلة هامة وواقعية إلى الأمام، من أجل التوصل إلى حل سياسي للمشكلة السورية. كما أنها أداة هامة. منذ وقت ليس ببعيد، و بفضل الجهود التي بذلتها جميع الأطراف، اعتمد الاجتماع الوزاري لمجموعة العمل من أجل سوريا، الذي عقد بمبادرة من المبعوث الخاص المشترك عنان، بيانا ختاميا حقق توافقا في الآراء بين الأطراف الرئيسيين، وفتح نافذة فرصة جديدة من أجل التوصل إلى تسوية ملائمة للأزمة السورية. في الوقت الحاضر، فإن جهود السيد عنان من أجل تنفيذ نتائج ذلك الاجتماع، توجد في منعطف حاسم. مع ذلك، فإن مشروع القرار قوض بشكل أساسي توافق الآراء الذي جرى التوصل إليه في اجتماع جنيف، وأدى إلى تصدع خطير في الجولة الجديدة لجهود الوساطة التي بذلها المبعوث الخاص المشترك عنان.

ثالثا، تشكل المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، القواعد الأساسية التي تحكم العلاقات بين الدول، والمنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. ليس لدى الصين مصلحة ذاتية فيما يخص المسألة السورية. لقد صرحنا على الدوام بأنه يتعين أن يقرر الشعب السوري مستقبل ومصير سوريا بشكل مستقل، بدلا من أن تفرض قوى خارجية ذلك. و نعتقد أنه يجب حل المشكلة السورية من خلال الوسائل السياسية، وأن الوسائل العسكرية لن تحقق شيئا.

ذلك هو الموقف الثابت للصين بخصوص الشؤون الدولية. ولا يستهدف أي حادث معين أو لحظة بعينها. هدفنا هو الحفاظ على مصالح الشعب السوري والبلدان العربية، ومصالح جميع البلدان – البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم بصفة خاصة – وحماية دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن وسلطتيهما، فضلا عن المعايير الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية.

رابعا، إن مشروع القرار يهدد وحدة مجلس الأمن. اتخذ المجلس بالإجماع القرارين ٢٠٤٢ (٢٠١٢) و ٢٠٤٣ (٢٠١٢)، وأبدى روح الوحدة والتعاون التي تم التوصل إليها بشق الأنفس. وخلال المشاورات بشأن مشروع قرار اليوم، أخفقت البلدان المقدمة لمشروع القرار في إظهار أي إرادة سياسية أو تعاون، واعتمدت نهجا صارما متعجرفا إزاء الشواغل الأساسية المعقولة للبلدان المعنية الأخرى، ورفضت إجراء تنقيحات. ولعل من المؤسف بدرجة أكبر أنه، عندما كانت الأطراف لا تزال منقسمة بشدة ولا يزال هناك وقت لمواصلة المشاورات، رفضت البلدان المقدمة لمشروع القرار الاستجابة لدعوات إجراء المزيد من المشاورات التي وجهتها الصين، وبعض أعضاء المجلس الآخرين، والمبعوث الخاص المشترك عنان — حتى يتسنى التوصل إلى نهج مقبول لجميع الأطراف — وأصرت على إجراء تصويت على مشروع القرار. إن الصين تعارض بشدة هذه الممارسات.

وللأسباب المذكورة آنفا، لم تستطع الصين قبول مشروع قرار اليوم وصوتت ضده. صباح اليوم، أدلت بلدان شتى ببيانات خلطت بين الحق والباطل ووجهت اتهامات لا أساس لها إلى الصين. إنها مخطئة تماما وتستند إلى دوافع خفية. تعارض الصين بشدة هذا السلوك. لقد شاركنا في كل مشاورات المجلس بشأن القرارات المتعلقة بسوريا بطريقة إيجابية ومسؤولة وبناءة، بغية الضغط من أجل وقف إطلاق النار ووقف جميع أعمال العنف في سوريا، وكذلك تنفيذ البيان الصادر عن اجتماع جنيف (S/2012/523، المرفق)، والقرارين ٢٠٤٢ (٢٠١٢) و٢٠٤٣ (٢٠١٢) وخطة عنان المؤلفة من ست نقاط.

تلتزم الصين بالتوصل إلى توافق في الآراء، وتعمل بجد من أجل التمديد السلس لولاية بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سوريا وتدعم جهود الوساطة التي يبذلها السيد عنان. وعلى

النقيض من ذلك، يتوق عدد قليل من البلدان إلى التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى، لتأجيج النيران وبذر الشقاق في تجاهل سافر للعواقب المحتملة. منذ البداية، أظهرت موقفا سلبيا تجاه جهود الوساطة التي يبذلها السيد عنان وتجاه نشر البعثة خلال الأشهر القليلة الماضية، معلنة عدم جدوى هذه الجهود وفشلها.

وكررت هذه المرة خدعتها القديمة المتمثلة في وضع شروط مسبقة كعوائق أمام تمديد ولاية البعثة، وأرفقت ذلك بالتصرف بموجب الفصل السابع من الميثاق، والتهديد بفرض عقوبات، في محاولة لتغيير توافق الآراء الذي توصل إليه فريق العمل في اجتماع جنيف بشق الأنفس بل والتنصل منه. إنها لم تبد خلال المشاورات سوى الغطرسة، لا إخلاص النوايا. لا يسعنا إلا التشكيك في استعدادها لتمديد ولاية البعثة والتوصل إلى تسوية سريعة للأزمة السورية من خلال عملية سياسية بقيادة سورية. نحن نحث تلك البلدان على التفكير على نحو جاد في سياستها وسلوكها والعودة فورا إلى الطريق الصحيح.

في الوقت الحالي، لا يزال هناك بعض الوقت قبل أن تنتهي ولاية البعثة. ونأمل أن يغير مقدمو مشروع القرار رأيهم، وندعوهم إلى ذلك، في رد إيجابي على مقترحات الأمين العام بان كي-مون والمبعوث المشترك الخاص كوفي عنان، من خلال تأييد تمديد ولاية البعثة بهدف التوصل إلى حل سياسي للمسألة السورية، وحماية المصالح الأساسية لشعب سوريا والبلدان الأخرى في المنطقة، فضلا عن الحفاظ على مصداقية مجلس الأمن وسلطته ووحدته.

تؤيد الصين اقتراح باكستان وجنوب أفريقيا اعتماد مشروع قرار بشأن تمديد ولاية البعثة لأسباب فنية، وتأمل أن يتمكن أعضاء مجلس الأمن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذا الاقتراح في أقرب وقت ممكن.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): سأتكلم الآن بصفتي الممثل الدائم لكولومبيا.

في نيسان/أبريل من العام الماضي، أثناء رئاسة كولومبيا السابقة لمجلس الأمن، رأينا البوادر الأولى على دوامة أعمال القمع العنيفة التي لم تتوقف، وأصبحت أكثر حدة يوما بعد يوم. قتل الآلاف أو اختفوا أو أصبحوا لاجئين أو تعرضوا للتعذيب أو الاعتقال التعسفي. يقف العالم تهوله المأساة الإنسانية الفظيعة، ومستويات العنف غير العادية وعدم الاحترام الصارخ لحقوق الإنسان الذي يكابده السوريون. مما يدعو للأسف أن الحكومة السورية لم تتخذ التدابير اللازمة لتنفيذ خطة المبعوث الخاص المشترك وقراري مجلس الأمن ٢٠٤٢ (٢٠١٢) و ٢٠٤٣ (٢٠١٢)، وأن المعارضة لم تسهم أيضا في ذلك.

صوتت كولومبيا لصالح مشروع القرار (S/2012/538) الذي قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وفرنسا وألمانيا والبرتغال والولايات المتحدة، لأننا نعتقد أن نصه يوفر الدعم اللازم ويوجه رسالة واضحة إلى جميع الأطراف في سوريا بشأن أهمية الامتثال للالتزامات والواجبات الواردة في خطة النقاط الست والقرارين المذكورين آنفا، وكذلك الاتفاقات التي تم التوصل إليها في جنيف في إطار فريق العمل من أجل سوريا (S/2102/523، المرفق). ونأسف لأن الخلافات غلبت على الآراء الكثيرة بشأن سبل معالجة الأزمة السورية، وأننا لم نتمكن من التوصل إلى مقترحات ملموسة يمكن أن تساعد في تحقيق تقدم فعال بين الطرفين. كان يمكن لها أن تمكننا من إيجاد مخرج سياسي يلبي التطلعات المشروعة لجميع قطاعات المجتمع السوري.

ومهما بدا أن مستقبل سوريا يكتنفه الغموض، فقد شرع شعبها في طريق التغيير الذي لا رجعة فيه. إن النتيجة السلبية للتصويت اليوم تثير الإحباط، لكن علينا ألا نتخلى

عن جهودنا الرامية إلى التوصل لحل سياسي للأزمة في سوريا. وستواصل كولومبيا الإسهام في الجهود المبذولة لوضع حد لجميع أشكال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان، وإيجاد سبل لمساعدة الشعب السوري في إنشاء المؤسسات الديمقراطية التي تمكنه من العيش معا في سلام أخوي.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

بناء على طلب مقدم مشروع القرار الوارد في الوثيقة (S/2012/547/Rev.2)، فإن المجلس لن يبت فيه.

أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): إن سوريا، حكومة وشعبا، كانت تتوقع من مجلس الأمن، وقد بلغ من العمر سن الحكمة – ٦٧ عاما، أن ينخرط فعلا بشكل إيجابي في مساعدة بلدي. والانخراط الإيجابي الذي نتحدث عنه يتصل بشكل مباشر بضرورة الاستئناس والاستفادة من تراث غني وخبرة مديدة، راكمها هذا المجلس على مدى عقود، كي يساعد سوريا، حكومة وشعبا، من خلال احترام أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، بعيدا عن إقحام أي أجندات وطنية لهذا العضو أو ذاك في الأجندة الدولية التي يمثلها مجلس الأمن، وهي الأجندة التي تعنى أساسا بالحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

لقد أضحى الشعب السوري يعتمله القلق وتنتابه الريبة قبل انعقاد أي جلسة من جلسات مجلسكم الموقر حول الوضع في سوريا، ويُعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ما كنا نحذر منه منذ البداية من تزامن مشبوه لهذه الجلسات مع أعمال إرهابية غادرة طالت الكثير من أبرياء هذا الشعب السوري ومؤسساته وكوادره وطاقاته البشرية والمادية. ولا بد أنكم تذكرون أيها السادة ما حدث من تفجيرات إرهابية ومذابح روعت السكان في العديد من المناطق السورية، تزامنا مع مداولات مجلسنا الخاصة بسوريا. واليوم تكرر هذا النهج المؤلم لجميع السوريين حيث امتدت يد الإرهاب لتطالب صباح أمس وزراء وعددا من قادة الأجهزة الأمنية خلال اجتماع لهم في العاصمة السورية. وللأسف أيضا لم يصدر عن هذا المجلس الموقر أي إدانة لهذا العمل، لكننا نوجه الشكر إلى الأمين العام والمبعوث الدولي الخاص كوفي عنان، لإدانتهما هذا العمل الإرهابي. فإذا لم يكن هذا العمل الإرهابي قادرا على استقطاب إدانة مجلس الأمن له فورا وبأقسى العبارات، فإن ذلك سيعني، حكما، أن كل ما بناه المجتمع الدولي من توافق حول مكافحة الإرهاب لم يكن إلا حبرا على ورق، وأن هذا الفشل سيوجه رسالة خاطئة إلى الإرهابيين في كل مكان في العالم بأنهم خارج نطاق المساءلة. كما أن تقاعس المجلس سيعني، أيضا، أن الحديث عن دعم الحل السلمي السياسي في سوريا بعيدا عن العنف لا يعدو كونه، بالنسبة للبعض، أكثر من شعار لكسب الوقت وخداع الرأي العام السوري والدولي، وتقويض لخطة كوفي عنان.

لقد رحبت سوريا رسميا بالبيان الختامي التوافقي الصادر عن اجتماع جنيف لمجموعة العمل في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، ولا سيما النقاط الجوهرية منه والتي تحدثت عن الالتزام بسيادة واستقلال وسلامة ووحدة أراضي سوريا، وعن وضع حد للعنف ولانتهاكات حقوق الإنسان، ونزع سلاح المجموعات المسلحة، وعدم عسكرة الوضع في سوريا، وحماية المدنيين، وإطلاق عملية سياسية بقيادة سورية، والتأكيد على أن الشعب السوري هو وحده صاحب القرار في تقرير مستقبله على طاولة الحوار الوطني دون تدخل خارجي. هنا هناك أحد في هذه القاعة يعترض على وجاهة هذا الكلام؟ إذا لم يكن هناك أي اعتراض على مقررات وثيقة جنيف المبنية على خطة كوفي عنان، فلماذا لا يتفق المجلس على أمر

إجرائـي بحت ألا وهـو تمديد ولاية بعثـة المراقبين ضمن هذه الهوامش والثوابت التي قرأتها للتو؟

ولقد أتى ترحيبنا تأكيدا للنهج المنفتح في السعي للوصول إلى حل سلمي للأزمة في سـوريا، واستمرارا للتعامل الإيجابي مـع خطـة المبعوث الدولي الخاص إلى سـوريا ومع بعثة الأمم المتحدة للمراقبة. وفي هذا السياق، نشير إلى أن السيد عنان قد أجرى خلال زيارته إلى دمشـق مباحثات إيجابية وبناءة، وهذا ما أكده السيد عنان نفسه، حيث تم الاتفاق على مجموعة من الآليات لوقف العنف واسـتعادة الأمن والأمان بشـكل كامل في جميع أرجاء بلادي سـوريا، وذلـك تمهيدا للأرضية المؤاتية لبدء حوار وطني شـامل في سـياق عملية سياسية جامعة لكل السوريين بقيادة سورية وذلك وفقا لبنود خطة كوفي عنان.

لقـد أصبح واضحـا للجميع أن نجاح خطـة عنان وبعثة المراقبـة يتطلب، إلى جانب الدعم الحكومي السـوري، وهي نقطـة وجيهة طبعا، سـوريا حكومة معنيـة قبل غيرها بإنجاح خطـة كوفي عنـان. لكن النجاح يتطلب أيضا إرادة سياسـية تقوم على تشـجيع الحوار ورفض العنف والعسـكرة والوقف الفعلي لتسـليح وتمويل المجموعات الإرهابية، إضافة إلى رفع العقوبات الأحادية غير الشرعية عن الشعب السوري. والأمر الملفـت للانتباه هنا، أن بعض الدول ما زال مصرا وبقوة على إفشـال أي تحرك سياسـي نزيه يهدف لإنهاء الأزمة في سوريا سلميا، وهو الأمر الذي تجلى واضحا في تحركات هذا البعض المحمومـة الهادفة إلى إفشـال خطة عنان وتقويض جوهر بيان جنيف التوافقي، لا سـيما من خلال اختلاق تفسيرات خاطئة تماما لمضمون هذا البيان، إلى جانب التداعي السـريع إلى عقد اجتماعات موازية تحت مسميات ''أصدقاء الشعب السوري'' وهي اجتماعات تتناقض تماما، في أهدافها وأسسها ونتائجها، مع خطة عنان التي لقيت قبولا سوريا وإجماعا دوليا، وتتناقض أيضا مع نتائج اجتماع جنيف.

لقـد دأبت بعـض الدوائر، صاحبة المصلحة المباشـرة في تسـعير أوار الأزمة في سـوريا، على الترويـج لصورة مغلوطة عـن حقيقـة ما يجري فعلا في بلادي سـوريا، وعلى تشـويه الموقف والتعامل السـوري الحكومـي مع الأزمة أيضا، وذلك من خلال اختـزال الواقع في صورة تشويشـية توحي بوجود ''سـلطة مستبدة تقتل شعبها الأعزل''، في حين أن الأزمة في سـورية كما تعلمون هي أزمة مركبة لها أبعاد متشعبة داخليا وخارجيا، ولولا ذلك لما كنتم اليوم تنظرون في هذه الأزمة.

فعلـى الصعيـد الداخلي، هنـاك من طالـب بالإصلاح سـلميا ودعا إلى الحوار وتحقيق المطالب المشـروعة عبر العمل السياسـي، والحكومة السـورية لن تنكر هذه المطالب المحقة، لا بـل واعتبرتها أولوية لديها كما عدت أصحابها شـركاء في مسـيرة بناء سـورية الديمقراطية التعددية الجديدة. وفي الوقت نفسـه هناك من غُرر به فحمل السـلاح وقام بأعمال تخريب للممتلـكات العامـة والخاصة، وهؤلاء أخطـأوا ولكن طريق العـودة كان وما زال مفتوحا وواسـعا في إطار العفو الكامل عنهم في حال سـلموا أسـلحتهم. وهنا نشير إلى أن عدد من اسـتفاد من ذلك قد بلغ ٤٣٠٢ مواطن سـوري حتى تاريخ ٢٠١٢/٧/١٧. في خضـم هـذا وذاك، ظهـرت مجموعـات إرهابية مسـلحة مدعومة خارجيا مارست القتل والتنكيل بحق المدنيـين والعسـكريين، وارتكبت المجـازر الجماعية قبل كل جلسـة من جلسـات مجلس الأمن المخصصة للأزمة السورية، كما قلـت. وهي مجموعات تضم عناصر مـن تنظيم القاعدة و ''جهاديـين عـرب'' وغـير عـرب، ومجموعـات متطرفة إرهابية، يطيب للبعض في الأمم المتحدة تسـميتها ''مواربة''، بـ ''الطـرف الثالث''. وهؤلاء لا يمكن للدولة السـورية أن تتسـاهل معهم، انطلاقا من مسؤوليتها عن حماية أمن شعبها، شأنها في ذلك شأن كل حكوماتكم المسؤولة. في هذا السياق، فإن الغالبية الساحقة من الشعب السوري، بما في ذلك شرائح

واسعة من المعارضة الوطنية المسؤولة، ترفض التدخل الخارجي وترفض العنف وترفض حمل السلاح، وترفض تفجير محطات الكهرباء في هذا الصيف القائظ، وترفض الاغتيالات، وترفض تدمير القنوات التلفزيونية، وترفض تفجير خطوط نقل النفط والغاز، طريقا لتحقيق الإصلاح المنشود في سوريا. أنا متأكد أن بعضكم ممن قرر إغلاق سفاراته في دمشق وسحب سفراءه لا يعرف أن المجموعات المسلحة قد هاجمت ثلاث مرات محطات توليد الطاقة الكهربائية في سوريا، آخرها كان أول أمس.

أما على الصعيد الخارجي، فهناك دول اتخذت منذ البداية موقفا متوازنا وبناءً من الأزمة السورية، وأكدت على ضرورة حل الأزمة سلميا وعبر الحوار والطرق السياسية، مستندة في موقفها هذا على مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، هناك دول أخرى تدخلت في الشأن السوري بشكل فظ، وقرعت طبول الحرب، وجعلت من نفسها جزءا من الأزمة وذلك من خلال قيامها بتقديم السلاح والمال والتغطية السياسية والإعلامية والدعم اللوجستي للجماعات المسلحة في سوريا، ومن خلال التحريض على العنف ورفض الحوار، وفرض ستين حزمة من العقوبات غير الشرعية على الشعب السوري.وهي عقوبات أثرت سلبا على معيشته اليومية، ضاربة عرض الحائط بكل علاقات حسن الجوار والأعراف والمواثيق الدولية التي تجرم من الناحية القانونية القيام بمثل هذه الأعمال، ناهيك عن قيامها بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع سوريا، بما يعني ذلك من قطع للحوار وقنوات الاتصال المباشرة. نقول لهذه الدول باسم شعبنا إذا أردتم أن تفرضوا شريعة الغاب على الآخرين، ووجدتم ذلك أمرا منطقيا، فعليكم أن تسمحوا بذلك أولا في بلادكم. ومن كان يتعاطف منكم، صادقا أم غير صادق، مع المسلحين والإرهابيين في سوريا، فمن الأحرى به أن يستضيفهم في بلاده ويوفر لهم فيها ما ينشدون من حرية حمل السلاح وحرية العبث فسادا وتدميرا وتخريبا بالنسيج الوطني وببنية الدولة في سوريا، تحت شعار تحقيق الديمقراطية والمطالبة بالإصلاح!

إن الأحاديث التي تكررت مؤخرا في الإعلام عن أسلحة كيميائية، ونية سوريا باستخدامها هي أحاديث عارية عن الصحة تماما، وصيد في الماء العكر. وإن دلت هذه الأحاديث على شيئ فإنما تدل على نوايا من يريد استخدام وسائل ومواد كيميائية ضد شعبنا الآمن بهدف اتهام الحكومة السورية بذلك، وتأليب أعضاء مجلس الأمن والرأي العام العالمي ضدها.

إن كل السوريين معنيون بالمشاركة، على أسس من التسامح والمصالحة والعمل المشترك في إعادة بناء ما دمرته الأزمة، والمضي قدما في تطوير وبناء دولة القانون في سوريا، وإعادة الأمن والاستقرار إلى ربوعها، بدلا من قيام البعض باستجداء الفصل السابع واستجلاب التدخل العسكري الخارجي، الذي تزخر للأسف ذاكرة مجلس الأمن بعشرات الأمثلة عن الكوارث والويلات التي خلفها ذلك التدخل على شعوب دول أعضاء في هذه المنظمة الدولية. علينا إذا، جميعا نحن أبناء سوريا، بما في ذلك المعارضة الوطنية، أن نعي تماما بأن العديد من الدول التي تدعي حرصها على سوريا وشعبها، غير معنية بأي حل سلمي يحفظ وحدة واستقرار واستقلال البلاد ويحقق تطلعات الشعب السوري، بل إنها تستهدف في واقع الأمر سوريا الدولة والشعب والدور العربي والإسلامي والإقليمي، وذلك من خلال التلاعب بالتناقضات السياسية التي برزت على الساحة السورية خلال الأزمة. واهم من يعتقد أن من خدع العرب باتفاقية سايكس-بيكو ووعد بلفور، واغتال أول وزير حربية سوري، يوسف العظمة في ميسلون، وقصف البرلمان السوري عام ١٩٤٥، وفتح جرحا نازفا في فلسطين لم يندمل حتى الآن، وغزا عسكريا أفغانستان والعراق وليبيا وقدم كل أشكال الدعم السياسي والعسكري والدبلوماسي

لإسرائيل في احتلالها للجولان السوري والأراضي الفلسطينية وما تبقى من أراض لبنانية، واهم من يعتقد أنه من الممكن لكل هؤلاء أن يقدموا اليوم للسوريين أي شيء يخدم مصالحهم الحقيقية.

لذلك، يجب علينا نحن السوريين أن نتنبه إلى حقيقة أن الحل لا يمكن إلا أن يكون سوريا، وعبر عملية سياسية سورية جامعة تلبي تطلعات كل فئات الشعب السوري المشروعة، وذلك على أسس الحوار الوطني الذي يضم الجميع تحت سقف الوطن، الجميع تحت سقف الوطن. وصولا إلى إقامة دولة ديمقراطية تعددية يتساوى فيها الجميع أمام حكم القانون بعيدا عن أي استنسابية سياسية أو أيديولوجية، دولة تتوفر فيها الفرص السياسية والاقتصادية للجميع من دون تمييز، ويتم التنافس فيها بشكل متساوٍ في انتخابات حرة ونزيهة وشفافة تماما كما يجري في بلدانكم.

إن السوريين وحدهم القادرون على حماية بلادهم سوريا والذود عن منعتها ضد أي أطماع جيوسياسية تستهدف وجودها وكرامتها. فلنضمد جراحنا جميعا، ولنتذكر تاريخنا المشترك جيدا، ولندرك ما يحاك ضدنا. فلنبنِ معا وطننا ليكون لنا جميعا وطنا عصيا على كل معتد أثيم.

ختاما، أريد أن أختتم بياني باقتباس لحكمة قالها فيلسوف صوفي سوري عاش في دمشق في القرن العاشر الميلادي، قال هذه الحكمة وهو ينصح مريديه وطلاب علمه، وأقتبس ”يا أبنائي إن الإنسان العاقل لا يجب أن يفقد البصيرة عندما يشارك في كتابة التاريخ، فحتى من كانت لديه مشكلة مع الشيطان لا يجب عليه أن يلتمس حلا لمشكلته تلك عند إبليس“.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): ليس هناك أي اسم آخر مدرج على قائمة المتكلمين.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم هذه المرحلة من نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠.